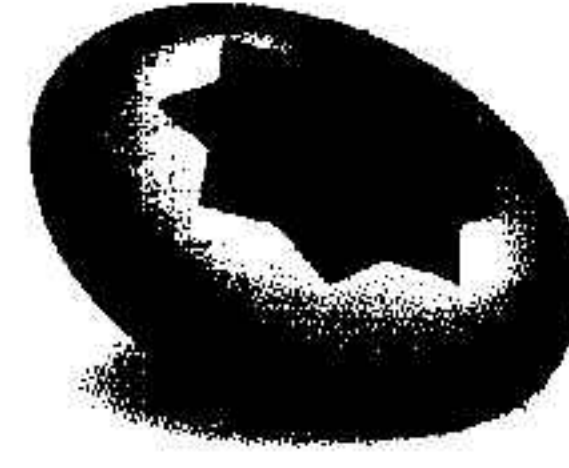




للد صاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : قانونية / ١٠ / ١٥٠٨

التاريخ : ٢٦ / ٥ / ٢٠١٣

معالي الدكتور محمد الحوراني الأكرم

رئيس هيئة الأوراق المالية

عمان - الأردن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٢٦ أيار ٢٠١٣

الرقم التسلسلي : ٦٣ ٢٦

الجدول : ١ / ١٢

فبالإشارة الى تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ والمعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١ ، فقد علمنا وأثناء عملية طلب استرداد اعتيادية لمبلغ يخص مرابحات إسلامية للبنك بلغ مقدارها عشرة ملايين دينار أردني مع بنك ستاندرد تشارترد في دبي فقد تمنع البنك المذكور عن ردها بشكل مخالف للقانون وللأصول المصرفية مدعياً وجود إجراء احترازي عليها بطلب من شركات دائنة لمجموعة من الأشخاص تم الزعم بان لهم علاقة ملكية مع البنك خلافاً للواقع الرسمي المعتمد من الجهات الرسمية الأردنية التي توثق الملكية وفق القوانين الأردنية النافذة وخلافاً لسجلات البنك ، وفور علمنا بذلك تم إبلاغ البنك المركزي الأردني الذي باشر بإجراء الاتصالات اللازمة مع البنك المذكور ومع البنك المركزي الإماراتي حيث تم مخاطبة البنك المذكور من قبلهما بكتب تتضمن ضرورة تحويل هذه المبالغ فوراً لعدم وجود سند قانوني يبرر الامتناع عن ردها ، علماً ان البنك الممتنع أعلمنا انه باشر باتخاذ إجراءات قانونية لطلب رفع التحفظ بشكل عاجل ، وهذا وقد تم لاحقاً تحويل ما يعادل المبلغ المحتجز لحساب بنك الأردن دبي الإسلامي في عمان بالتعاون مع البنك المركزي الإماراتي ، علماً بأنه قد تم الحجز على مبلغ آخر يعادل أربع مائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار لدى سيتي بنك نيويورك وقد تم المباشرة بالمخاطبات والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالمبلغ الأخير .

أننا نؤكد سلامة الموقف القانوني والمالي للبنك وان الامر لا يتعلق بأي من عمليات وأعمال البنك التي تخضع بشكل كامل لرقابة البنك المركزي الأردني مشيرين أيضاً ان بنك الأردن دبي الإسلامي قد بدأ باتخاذ إجراءات قانونية لحماية حقوق البنك ومصالحه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

سامي الأففاني
المدير العام

نسخة : معالي محافظ البنك المركزي الأردني الأكرم